

صعوبة حصر آثار الوباء تعيق محاولات أوروبا وضع خطة إنعاش

تعرقل صعوبة إحصاء آثار فيروس كورونا على الاقتصاد محاولات الاتحاد الأوروبي لوضع خطة إنعاش لمرحلة ما بعد الوباء نظرا لجسامة الأضرار وطول أمد عواقبها، حيث يخيم الغموض والضبابية مما يجعل مساعي استشراف المستقبل الاقتصادي معقدة في وقت توصل فيه الجائحة استنزاف الموارد المالية لهذه الدول.

واعتبر وزير المال الهولندي فوبكي هوكسترا الأربعاء، أن "سندات كورونا ستخلق مشاكل أكثر من الحلول". وقبل بدء الاجتماع، دعا رئيس مجموعة اليورو ماريو تشيشتينو الوزراء إلى "قطع تعهد واضح لصالح خطة إنعاش منسقة على نطاق واسع" بعد الوباء من دون الذهاب إلى حد التحدث عن فكرة دين مشترك.

وأعرب وزير المال الألماني أولاف شولتس عن استعداده لقطع تعهد "لفترة ما بعد الأزمة"، مشيراً إلى "تضامن في إعادة الإعمار".

وتأمل فرنسا في التوصل إلى تسوية من خلال اقتراح "صندوق إنعاش أو صندوق إنعاش" قادر على تشديد مشترك لديون الدول الأعضاء لكن للخدمات العامة الأساسية كالصحة أو القطاعات المهددة حصرها.

ويذكر لومير أنه من الضروري ذكر هذا الخيار الثلاثي في مقترحات الوزراء، وإن تم تفصيلها في مرحلة لاحقة.

وبدلاً من مناقشة دين مشترك فرضي، تفضل دول شمال أوروبا حالياً التركيز على الأدوات الموجودة للتصدي للصدمة الاقتصادية، خصوصاً آلية الاستقرار الأوروبي المزودة بنحو 445.9 مليار دولار.



ماريو تشيشتينو

هدفه هو ذاته، شبكة
أمان أوروبية قوية لمواجهة
تداعيات كوفيد- 19

وتم إنشاء صندوق آلية الاستقرار الأوروبي في عام 2012 خلال أزمة الديون في منطقة اليورو لمساعدة الدول التي تفقد القدرة على الاقتراض من الأسواق العالمية، فيما ترى روما أن هذا الصندوق غير مناسب بتاتا.

ويمنح الصندوق القروض إلى دولة تواجه صعوبة تصل إلى 2 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي، لقاء مقابل محدد أكثر من المعتاد.

ومن المتوقع أن يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بإنشاء صندوق ضمان أوروبي، لكن يجب التباحث حول حجمه، وهو يقترح، من جهته، منحه 27.7 مليار دولار، من خلال كفاءة تقديمها الدول الأعضاء، من أجل تخصيص نحو 217.6 مليار دولار إضافية للشركات.

كما من المنتظر أن يصادق الوزراء على خطة المفاوضات الأوروبية الهادفة إلى إنشاء أداة لضمان منح نحو 108.8 مليار دولار للخطة الوطنية للبطالة الجزئية التي تفاقت جراء الوباء. وفي مرحلة لاحقة، يجب رفع المقترحات إلى رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي.



اختلافات حول سبل إدارة الأزمة

بروكسل - فشل وزراء المال الأوروبيون في التوصل إلى اتفاق بعد ليلة طويلة من المباحثات حول خطة إنعاش بعد تفشي فيروس كورونا المستجد، حيث لا تزال دول الشمال معارضة لدول الجنوب التي تدعو إلى جهد مالي غير مسبوق في صيغة ديون مشتركة.

وأعلن رئيس مجموعة اليورو ماريو تشيشتينو في تغريدة على "تويتر"، "بعد 16 ساعة من المناقشات، اقتربنا من التوصل إلى اتفاق، لكننا لم نصل بعد. علقنا اجتماع مجموعة اليورو" الذي سيستأنف "الخميس".

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لرئيس مجموعة اليورو قوله "يبقى هدفه هو ذاته، شبكة أمان أوروبية قوية لمواجهة تداعيات كوفيد-19 لحماية العمال والشركات والدول والشروع في خطة إنعاش واسعة".

وكان الوزير الفرنسي برونو لومير على "تويتر"، "أدعو مع وزير المال الألماني أولاف شولتس جميع الدول الأوروبية إلى مواجهة التحديات الاستثنائية للتوصل إلى اتفاق طموح".

وكان الاجتماع بدأ عبر الفيديو الثلاثاء، واستمر طوال الليل وتخللته مباحثات على شكل مجموعات صغيرة في مسعى للخروج من المأزق. ويعد الاجتماع اختياراً حاسماً

لوحة الدول 27 بعد فشل قمة رؤساء الدول والحكومات التي خصصت للأزمة في 26 مارس.

ويرتكز أول رد اقتصادي أوروبي على ثلاثة محاور يبدو أنها كانت تخطئ مبدئياً بموافقة الوزراء على إسناد قروض بقيمة 240 مليار يورو (حوالي 260.8 مليار دولار) من صندوق خطة إنقاذ منطقة اليورو وصندوق ضمان للشركات ودعم البطالة الجزئية.

لكن إيطاليا التي تعد الدولة الأكثر تضرراً من الوباء (سجلت 17127 وفاة) ودول أخرى في منطقة اليورو تطالب أيضاً بإنشاء أداة تسمح للدول 19 التي تبنت العملة الموحدة باللجوء إلى الاقتراض المشترك، على شكل سندات "كورونا بوند".

وكان انخفاض قيمة العملة الأوروبية بعد إعادة فرض العقوبات قد عطل التجارة الخارجية في البلاد وفاقم التضخم السنوي الذي توقع صندوق النقد أن يصل إلى 31 في المئة.

ومن المتوقع أن يعود انتشار كورونا في إيران إلى المزيد من الانقلابات في أسواق العملات الأجنبية، ما قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم الذي بدأ في التراجع مؤخراً.

وكانت إيطاليا التي واجهت معارضة دول شمال أوروبا في مقدمتها ألمانيا وهولندا أفضلت مع مدريد القمة المختصة للأزمة في نهاية مارس.

لكن توحيد الديون خط أحمر بالنسبة إلى ألمانيا وهولندا، حيث يرفض البلدان أن يكون هناك قرض مشترك مع الدول التي لها ديون مرتفعة كإيطاليا وإسبانيا، باعتبار أنها متساهلة في إدارة ميزانياتها.

وتشاطرهما الرأي كل من الدنمارك والنمسا والسويد ودول البلطيق، بحسب مصدر أوروبي.

واشنطن تعرقل حصول إيران على قرض من صندوق النقد

مخاوف من توجيه الأموال إلى برنامج طهران النووي ودعم الميليشيات



الإيرانيون يدفعون ثمن سياسة طهران

ويُفترض أن تعمل إنستكس التي أنشأها الأوروبيون في يناير 2019 على شكل غرفة مقاصة تسمح لإيران بمواصلة بيع نفطها واستيراد منتجات أخرى في المقابل. وهي مصممة لإتاحة التعامل مع شركات أخرى لاسيما الصينية منها والروسية.

وكان البنك المركزي الإيراني قد قال إن الجمهورية الإسلامية طلبت من صندوق النقد الدولي تمويلًا بخمسة مليارات دولار لتمويل جهودها في مكافحة فيروس كورونا.

وقدر صندوق النقد الدولي تقلص الاقتصاد الإيراني بنسبة 9.5 في المئة العام الماضي رغم نجاح القطاعات غير النفطية في النمو بنسبة 0.9 في المئة في الربع الأخير من العام، مدفوعة بانعاش الصناعات التحويلية.

وبلغ متوسط الصادرات غير النفطية العام الماضي نحو 3.5 مليار دولار، فيما وصل متوسط الصادرات الشهرية من إيران إلى العراق حوالي 650 مليون دولار، وإلى تركيا قرابة 400 مليون دولار شهريا. وهيمنت مخاوف الاقتصاد بالفعل على أسواق العملات الأجنبية في إيران أيضاً، حيث فقد الريال حوالي 7 في المئة من قيمته منذ أن أعلن المسؤولون عن اكتشاف أول حالة إصابة بفيروس كورونا.

وأعلن الرئيس الإيراني "سيشهد التاريخ على أن البيت الأبيض متورط ليس فقط في الإرهاب الاقتصادي بل أيضا في مجال الصحة".

وأعلنت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا التي لا تزال تحترم الاتفاق النووي، مؤخرا أنها سلمت معدات طبية لإيران في إطار آلية "إنستكس" للمقايضة التجارية التي تسمح بالتفاف على العقوبات الأميركية، المستخدمة لأول مرة.

وقال روحاني "العقوبات الأميركية إرهاب اقتصادي وطبي إنها تنتهك المواثيق الطبية العالمية".

وذكر مسؤولون أميركيون أن العقوبات لا تستهدف الأوبئة لإيران وأن واشنطن عرضت على طهران المساعدة لمواجهة الفيروس ولكن إيران رفضت العرض الذي وصفته بأنه مثير للضحك.

وأعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في حديث مؤخرا أن إيران ستستخدم أي مساعدة اقتصادية لتطوير برنامج نووي عسكري ودعم الميليشيات في العراق والتي تتهمها واشنطن بشن العشرات من الهجمات على المصالح الأميركية في هذا البلد.

وقال بومبيو في حديثه مع الصحافي الأميركي المحافظ هيو هويت "ترون كيف يعامل النظام شعبه خلال هذه الأزمة الكبيرة ترون كيف يستمررون في إنفاق المال".

وتخفق العقوبات الأميركية الاقتصاد الإيراني وعلى الورق، تقلت السلع الإنسانية (أدوية ومعدات طبية) من العقوبات.

لكنها في الواقع تخضع لحصار أميركي لأن المصارف العالمية غالبا ما تفضل رفض عملية مصرفية لإيران مهما كانت السلعة بدلا من التعرض لتدابير ثارية أميركية.

وأعلن الرئيس الإيراني "سيشهد التاريخ على أن البيت الأبيض متورط ليس فقط في الإرهاب الاقتصادي بل أيضا في مجال الصحة".

وأعلنت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا التي لا تزال تحترم الاتفاق النووي، مؤخرا أنها سلمت معدات طبية لإيران في إطار آلية "إنستكس" للمقايضة التجارية التي تسمح بالتفاف على العقوبات الأميركية، المستخدمة لأول مرة.

غير الضرورية لمكافحة التفشي الذي بحسب الأرقام الرسمية أصاب 62 ألفا و589 شخصا وأودى بحياة 3872 شخصا. وقالت السلطات إن بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا تمثل عملياتها خطرا كبيرا لنفسي الفايروس سيتم السماح باستئنافها اعتبارا من السبت. لكنها لم تعط تفسيراً مفصلاً لهذه الأنشطة.

وتابع روحاني أن بعض الأنشطة ستظل مغلقة بعد أن أعلنت السلطات الأسبوع الماضي أنها ستبدأ في تخفيف أمر يوقف الأنشطة في الحادي عشر من أبريل.

وكتب البنك المركزي الإيراني لصندوق النقد الدولي الشهر الماضي طالبا خمسة مليارات دولار من مبادرة التمويل السريع للصندوق، وهو برنامج طوارئ يساعد الدول التي تواجه صدمات مفاجئة مثل الكوارث الطبيعية. وهذا أول طلب مساعدة تقدمه إيران لصندوق النقد منذ الثورة الإسلامية في عام 1979.

ونقلت رويترز عن روحاني قوله "أحدث المنظمات الدولية على تنفيذ واجباتها نحن عضو في صندوق النقد الدولي ويجب ألا تكون هناك تفرقة في منح القروض وهذه التفرقة غير مقبولة".

وأضاف روحاني "في حال لم يف الصندوق بالتزاماته في هذه الأوضاع الصعبة سينظر إليهم العالم نظرة مختلفة".

ويرى خبراء أن عدم استجابة الصندوق تؤكد على مخاوفه من التضحية بالتمويل الأميركي الذي نالت منه عقوبات أميركية أعيد فرضها منذ 2018 حين أعلنت واشنطن انسحابها من اتفاق يرفع العقوبات مقابل فرض قيود على برنامج إيران النووي.

والقت إيران باللوم على سياسة "أقصى ضغط" الأميركية بتقييد قدرتها على مكافحة الفايروس بفعالية.

لبنان يطارد تمويلا بقيمة 15 مليار دولار لتجنب الانهيار الاقتصادي

العزل العام بسبب فايروس كورونا المشكلت الاقتصادية التي تشمل تصاعد التضخم وهبوط قيمة العملة وقيودا على رؤوس الأموال تحظر على المودعين سحب مدخراتهم بالعملة الصعبة.

وتشير الخطة إلى تراجع سعر الصرف إلى 2607 ليرة للدولار في 2021، وإلى 2979 في 2024. وسعر الربط الرسمي للدولار محدد عند 1507.5 ليرة منذ 1997. وفقدت العملة اللبنانية أكثر من 40 في المئة من قيمتها منذ أكتوبر.

وقالت الخطة إن الدين العام سينقلص إلى 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2027 مقارنة مع أكثر من 170 في المئة في نهاية 2019. وتفترض الخطة أن يستفيد لبنان بشكل فوري من دعم مالي خارجي وأن يطبق الإصلاحات بنجاح.

والخسائر البالغة 83.2 مليار دولار ناجمة عن انخفاض قيمة الأصول التي في حيازة المصرف المركزي، وانخفاض

وبيضا ترصد خسائر في الاقتصاد بقيمة 83.2 مليار دولار، أشارت الخطة إلى أن "صفقة إنقاذ كاملة للقطاع المالي ليست خياراً".

وتتضمن تفاصيل إعادة هيكلة المصرف المركزي والبنوك التجارية لتشمل "مساهمة استثنائية عابرة من كبار المودعين"، وتحدد الخطوط العريضة لصندوق خاص لتعويض خسائر المودعين الناجمة عن إعادة الهيكلة. وقالت "كما ذكر رئيس الوزراء، ستتناكد الخطة من أن أصول 90 في المئة من المودعين محفوظة".

وقال رئيس البرلمان نبيه بري لمحافظ البنك المركزي رياض سلامة الثلاثاء إن ودائع الناس في البنوك "من المقدسات" ويجب عدم المساس بها.

ومنذ بداية الأزمة، تخلف لبنان لأول مرة عن سداد ديونه الضخمة بالعملة الأجنبية، وبدأ في مارس خطوات نحو إعادة هيكلة الديون. وفاقمت إجراءات

تضيق بإيران السبل أكثر يوما بعد يوم بعد فشلها في إقناع صندوق النقد الدولي بالحصول على قرض لمواجهة الوباء مما يعكس ضغط واشنطن من جهة وتخوف الصندوق من جهة أخرى من تبعات توفير دعم لطهران قد يكلفه التضحية بأكبر مساهم وداعم له وهو الولايات المتحدة خصوصا بعد إقدام ترامب على قطع الدعم على منظمة الصحة العالمية.

طهران - باعت كل محاولات القيادة الإيرانية في ضغطها على صندوق النقد الدولي للحصول على قرض مالي لتخفيف آثار كورونا بالفشل وهو يؤكد حسب خبراء عرقلة واشنطن لذلك نظرا للمخاوف من استثمار الأموال في برنامج نووي عسكري أو دعم الميليشيات.

وضغط الرئيس الإيراني حسن روحاني الأربعمائة أكثر للحصول على قرض طارئ من صندوق النقد الدولي بقيمة خمسة مليارات دولار طلبته بلاده لمساعدتها في مكافحة أسوأ تفش لفايروس كورونا في الشرق الأوسط وقال إن الامتناع عن تقديم القرض يدين الصندوق بالتفرقة.

وتابع روحاني أن بعض الأنشطة ستظل مغلقة بعد أن أعلنت السلطات الأسبوع الماضي أنها ستبدأ في تخفيف أمر يوقف الأنشطة في الحادي عشر من أبريل.

وكتب البنك المركزي الإيراني لصندوق النقد الدولي الشهر الماضي طالبا خمسة مليارات دولار من مبادرة التمويل السريع للصندوق، وهو برنامج طوارئ يساعد الدول التي تواجه صدمات مفاجئة مثل الكوارث الطبيعية. وهذا أول طلب مساعدة تقدمه إيران لصندوق النقد منذ الثورة الإسلامية في عام 1979.

ونقلت رويترز عن روحاني قوله "أحدث المنظمات الدولية على تنفيذ واجباتها نحن عضو في صندوق النقد الدولي ويجب ألا تكون هناك تفرقة في منح القروض وهذه التفرقة غير مقبولة".

وأضاف روحاني "في حال لم يف الصندوق بالتزاماته في هذه الأوضاع الصعبة سينظر إليهم العالم نظرة مختلفة".

ويرى خبراء أن عدم استجابة الصندوق تؤكد على مخاوفه من التضحية بالتمويل الأميركي الذي نالت منه عقوبات أميركية أعيد فرضها منذ 2018 حين أعلنت واشنطن انسحابها من اتفاق يرفع العقوبات مقابل فرض قيود على برنامج إيران النووي.

والقت إيران باللوم على سياسة "أقصى ضغط" الأميركية بتقييد قدرتها على مكافحة الفايروس بفعالية.

بيروت - أظهرت مسودة خطة حكومية أن لبنان يحتاج تمويلا خارجيا من 10 مليارات إلى 15 مليار دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة لمساعدته على اجتياز أزمته المالية.

ونقلت رويترز أن مسودة الخطة التي يعكف مجلس الوزراء على مناقشتها مؤرخة في السادس من أبريل، وهي أكثر الخطط شمولا في ما يتعلق بمواجهة الأزمة حتى الآن. وموصوفة في المسودة بأنها "أساس جيد" لمفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

والخطة، التي قال مصدر إن مستشار لبنان المالي لازارد هو الذي وضع مسودتها، لا تذكر صراحة أن البلاد ستلجأ إلى صندوق النقد الدولي، وهو تحرك يتطلب دعما سياسيا واسعا. لكنها تشير إلى مستثمرين يتوقعون أن تسعى بيروت إلى دعم من صندوق النقد وهو ما سيشجع مزيدا من التمويل.

وتتضمن تفاصيل إعادة هيكلة المصرف المركزي والبنوك التجارية لتشمل "مساهمة استثنائية عابرة من كبار المودعين"، وتحدد الخطوط العريضة لصندوق خاص لتعويض خسائر المودعين الناجمة عن إعادة الهيكلة. وقالت "كما ذكر رئيس الوزراء، ستتناكد الخطة من أن أصول 90 في المئة من المودعين محفوظة".

وقال رئيس البرلمان نبيه بري لمحافظ البنك المركزي رياض سلامة الثلاثاء إن ودائع الناس في البنوك "من المقدسات" ويجب عدم المساس بها.